١٩٤

ما كان يستحقه من الاعراب لولا ذلك على غير
على سبيل العارية و مما يدل على كون الاعراب
في الاصل لما بعد الا جواز العطف على محله كما
يأتي و انظر اذا لم يكن في الجملة فعل او شبهه
مما العامل قوله بعض المتأخرين ولعله
استثنى مفرغ قوله وعلى الحال عند الفارسي
اي وتؤول بمشتق دال على الاستثنا بمعنى قاموا
غير زيد قاموا مجاوزين زيدا واورد عليه
ان مجرورها حينئذ لا محل لها وقد نصوا
على انه يراعى في العطف محل مجرورها وقد
يقال مذهب الفارسي والناظم ان ذلك من
العطف على المعنى لا على المحل والعطف على
المعنى مداره على كون الكلام بمعنى كلام آخر
فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل في
الحال ولا في الاصل فاندفع الايراد فتدبر قوله
وعلى التشبيه بظرف المكان اي بجامع الابهام
في كل قوله ومراعاة المعنى اي بالمعنى السابق
وهو لا يستلزم وجود محل في الحال كما علمت
قوله بالجر والرفع كان عليه ان يقول و
بالنصب لما تقدم من جواز النصب بوجهيه
في نحو ذلك قوله انه من العطف على المحل

الفرق

الفرق بينه وبين مراعاة المعنى السابق
ان مدار هذا على كون المحل يستحق ذلك الا
عراب في الحال او في الاصل بخلاف مراعاة
المعنى كما سبق ورد بانه ليس هنا ما يستحق غير
جر زيد لا في الاصل ولا في الحال وحملها على
الا وان اقتضى نصب ما بعدها على الاستثنا لكن
نقل النصب الى غير على سبيل العارية كما سبق
فلا نصب له ح قوله الى انه من باب التوهم
مداره على ان يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ
في بعض الاحوال فيراعى ذلك الحال في غيره
ورد بان ما بعد غير ليس له الا الجر في سائر
احواله كما علمت فالاقرب الاول فتدبر واعلم ان
تابع المستثنى بالا كتابع المستثنى بغير في
مراعاة المعنى كما في التسهيل نحو وما هاج هذا
الشوق الا حمامة. تغنت على خضراء سمر
قيودها بجر سمر صفة لحمامة نظرا لكون
المعنى غير حمامة والجمهور على منع ذلك في
الا واولوا البيت بحمل الجر على الجوار او على
انه صفة لخضراء ورد بعضهم الاول بان الجر على
الجوار لا بد فيه من تشاكل الحركة تامل قوله
ما لغير جعلا مفعول اول لاجعل ومفعول الثاني

Copyright © King Saud University